الحلقة (١٧)

الحديث موصول عن الحلقة الماضية وهو نشأة القول بخلق القرآن أو أن كلام الله تعالى مجاز، وأشباه ذلك من الانحراف عن العقيدة الصحيحة، وما منشأ القول بهذه المسألة، ولِم خالف المخالفون وحادوا عن الحق والعقيدة الصحيحة التي كان عليه أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم.

أول من تكلم في هذه المسألة الجعد بن درهم، وقد ضحى به خالد بن عبد الله القسري أحد أمراء بني أمية، وكان يقول: "إن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليما"، وهذه المسألة تطورت عند الجهمية وعند جهم بخصوصه، فأصّل لها أصلاً وهو أنه نظر في أصل الدين فوجد أنه مبني على إثبات وجود الله عز وجل، وقد ابتُلي الجهم بن صفوان بطائفة من منكري وجود الإله، وحيروه فيما أوردو عليه من أسئلة، فقالوا له: أقِم لنا برهاناً عقلياً على أن للخلق رباً، وأن للخلق خالقٌ وأنه موجود، فطلبوا منه إثباتاً عقليا على أن هذا الخلق له ربٌ وله خالق وأنه موجود، وعندما طلبوا منه ذلك تحير ونظر في هذه المسألة، ثم وصل إلى حلٍ ظنَّ أنه هو المَخرج والخلاص مما أوردوه عليه من إشكالات، فأقام لهم البرهان وهو ما يسمى عند أهله بـ(حلول الأعراض في الأجسام) والذي تكلمنا عنه في الحلقات الماضية، وهو أصل الانحراف في مذهب الجهمية ثم المعتزلة ثم الأشاعرة ثم الماتُريدية.

ولهذا السلف ينسبون كل من انحراف في صفات الله جل وعلا إلى جهم بن صفوان فيقولون هو جهمي، لأنه ما انحرف إلى بموافقته لجهم في هذا الأصل الذي أصّله وانحرف به عن منهج السلف، وهذه المسألة وهذا البرهان الذي وجده وتوصل إليه الجهم هو ليس ببرهان بل هو دليل باطل، قال في تقريره: إن الجسم تحُل فيه الأعراض، الجسم هو المتحيز يعني مثلا الكتاب متحيز والكرسي متحيز وهكذا فالأجسام تحل فيها الأعراض، والأعراض مثل البرودة والارتفاع والانخفاض والطول والعرض والطعم إلى غير ذلك من هذه الأعراض، فهي لا توجَد بنفسها وإنما وُجدت بالجسم، والجسم حلت فيه هذه الأعراض دون اختياره، فبهذا صار الجسم جسماً محتاجاً إلى العَرَض، لأن العَرض وحده لا يقوم بنفسه، وإنما يقوم بالأجسام، وحلول الأعراض بالأجسام دل على أنها مخلوقة، وعلى أنها محتاجة إلى هذه الأعراض التي تميزها عن غيرها، وتَصلح معها للوجود، فلهذا صار الجسم قابلاً لحلول الأعراض، وإذا صار الجسم محتاجاً لغيره فصار إذن مخلوقاً مُوجَدَا، لأن الخالق لا يحتاج إلى خالق، ولأن المُوجِد لا يحتاج إلى مُوجِد.

فقالوا: له هذا دليل صحيح، فالذين أنكروا على جهم وطلبوا منه إثباتات عقلية على وجود الخالق قالوا: صحيح أن الجسم لم يوجِد نفسه، وأنه موجود واقتنعوا بهذا البرهان مع أنه في حقيقته غير مقنع، فسلّموا له في شيء لا يُسلّم فيه، فأثبت لهم وجود خالق ووجود ربٍ لهذه الأشياء، فلما نظروا في هذا قالوا: له هذا دليل صحيح فصف لنا ربك؟! لأنهم في البداية طلبوا منه إثباتاً عقلياً على وجود

الخالق، كان جهم فقيهاً عنده علم من الكتاب والسنة، ولما سألوه هذا السؤال نظر في الصفات التي جاءت في الكتاب والسنة، فتحير في أنه لو أثبت هذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة لعادت على هذا الدليل الذي اخترعه الذي لم يجد غيره في إثبات وجود الله، لعادت عليه هذه الأدلة الشرعية وهذه النصوص لعادت على دليله بالإبطال، لأنه وجد في الكتاب والسنة أن من الصفات الاستواء، وأن من الصفات العلو، وأن من الصفات الرحمة، وأن من الصفات الانتقام، والإعطاء والغضب والرضى إلى آخر ذلك من الصفات، وهذه كلها معانٍ لا تقوم بنفسها، فهي تأتي وتذهب -يعني من حيث هي- فلهذا قال: إنه لو قال لهم إن صفات الرحمن عز وجل هي التي جاءت في الكتاب والسنة على ظاهرها، فإنه يعود إلى أن سيقال له إذن الذي يتصف بهذه الصفات هو محتاج، إذن هو مثل الجسم فهو جسم كالأجسام، فلهذا قال لهم جهم: "إن الله سبحانه لا صفة له إلا صفة الوجود المطلق".

وهنا منشأ الضلال، فعند هذه النقطة ضل الجهم وأضل من اتبعه، وعلى هذا الأصل مشى جهم في نفي صفة الكلام لله عز وجل ونفي جميع الصفات، حتى أسماء الرحمن عز وجل يفسرها بالآثار المخلوقة.

بعد جهم جاء المعتزلة، فقالوا: هذا البرهان صحيح، برهان جهم الذي ذكره لمنكري وجود الله سبحانه وتعالى، ولكن ثَم صفات دلّ عليها العقل لا يمكن أن يكون الرب عز وجل موجوداً دون هذه الصفات.

ثم جاء الأشاعرة فقالوا كلام المعتزلة صحيح، لكن الصفات أكثر من الثلاث التي أثبتها المعتزلة، فهي سبع وتؤول إلى عشرين عندهم.

بعد ذلك جاء الماتُريدية وقالوا الصفات ثمانٍ، لابد من زيادة على السبع، صفة التكوين وهكذا.

إذن منشأ الضلال في هذه المسألة؛ هذا البرهان الباطل والدليل الضال الذي أنشأه جهم بن صفوان على وجود الله عز وجل، الذي جعل فيه دليل الأعراض هو دليل حدوث الأجسام، ومنه أبطل وصف الله عز وجل بصفاته ونفى الكلام عنه سبحانه.

ولهذا مسألة الكلام التي نحن بصدد الكلام عنها سنتوسع في الكلام عليها أيما توسع قدر المستطاع، هي أعظم المسائل التي بُحث فيها، لأنه ورثها جهم من الجعد بن درهم، وكانت مسألة الكلام هي أعظم المسائل التي بُحث فيها بين أهل السنة ومخالفيهم لأن الجهم ورثها من الجعد وورّثها من بَعدَه وكانت أصل المسائل التي يفكر فيها من جهة الصفات، فلما أقام الجعد برهانه صارت هذه المسألة أو هذه الصفة من أوائل الصفات التي نفاها من أجل إقامة برهانه واستقامته، وعلى هذه الصفة امتُحن أهل السنة أيما امتحان، ومنهم إمام أهل السنة والجماعة في عصره الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، عندما امتُحن على القول بخلق القرآن، ومعلوم أن القرآن هو كلام الله منزَّل غير مخلوق.

إذا تبين ذلك فثـم تعبيرات مختلفة عن منشأ الضلال في هذه المسألة، وكلها حق، فتارة تجد من يقول إن منشأ الضلال في هذه المسألة هو أن إثبات صفة الكلام يستلزم التجسيم، وهي راجعة إلى ما

ذكرنا، قالوا حلول الأعراض يلزم منه الجسم وحدوث الأجسام.

ومنهم من يقول أن صفة الكلام المضافة إلى الله صفة تشريف – يعني إضافة تشريف – لا إضافة صفة إلى موصوف، وقد تكلمنا في الحلقة الماضية عن المضاف إلى الله عز وجل إما إضافة أعيان أو إضافة أوصاف، وذكرنا أمثلة على ذلك.

وهذين القولين ذكرهما الشارح ابن أبي العز في هذا الموضع في شبهة الذين قالوا: إن كلام الله عز وجل مخلوق، يقول هنا عندما قال: إن الناس اختلفوا في مسألة الكلام إلى أقوال كثيرة فذكر مذهب أهل السنة والجماعة ثم ذكر هذه الأقوال التي بيناها قبل قليل، أن منهم من يقول أن صفة الكلام مضافة إلى الله تعالى إضافة تشريف، ومنهم من يقول إن منشأ الضلال في المسألة إثبات صفة الكلام يستلزم التجسيم على ما مر قبل قليل، وهذا ما نصه ابن أبي العز على منشأ الضلال.

الناس اختلفوا ونذكر هنا كلاما غير كلام ابن أبي العز، ونسوق الكلام على طريقة تختلف عن طريقة ابن أبي العز في سياقه عن اختلاف الناس في صفة الكلام، ثم نعود مرة أخرى ونطلع جميعا ونقرأ كلام ابن أبي العز وسوقه لاختلاف الناس في مسألة كلام الباري عز وجل، لأنه هو أصل المقرر.

فالناس عندما اختلفوا في **مسألة الكلام** اختلفوا إلى أقوال كثيرة فهناك أقوال مهمة وقد ينظر إليها، وهناك أقوال طويلة قد لا نحتاج الرجوع إليها أو التطرق إليها:

١. **ونبدأ بقول أهل السنة والجماعة** وهو الذي ذكره الإمام الطحاوي رحمه الله حيث قال " أن القرآن كلام الله منه بدأ بلا كيفية قولا وأنزله على رسوله وحيا وصدقه المؤمنون على ذلك حقا، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى في الحقيقة ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه و أوعده بسقر، حيث قال تعالى {سَأُصْلِيهِ سَقَرَ} فلما أوعد الله بسقر لمن قال {إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ} علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر ولا يشبه قول البشر".

قول أهل السنة والجماعة أن القرآن كلام الله عز وجل، سمعه من الله عز وجل جبريل فنزل به على محمد صلى الله عليه وسلم، فسمعه منه محمد صلى الله عليه وسلم وأسمعه الناس وتلاه عليهم، (وأنه منه بدأ) يعني من الله سبحانه وتعالى وإليه يعود، كلام الله يُسمع، فإذا كان جبريل قد سمعه ونزّله فإذن هو صوت سمعه بصوت وليس معنى قذف في داخل جبريل أو أخذه من اللوح المحفوظ.

وأن كلامَ الله سبحانه وتعالى كلامُه حيث وُجد، وأنه إذا تُلي فالكلام كلام الباري، والصوت صوت القاري، فهو كلامه الموجود في المصاحف، وهو كلامه الموجود الذي يسمع في تلاوة التالي، وهو كلامه الذي يستدل به، إلى آخره، لا يَخرج من هذه الحالات عن كونه كلام الله عز وجل، هذا الذي قُرر في هذا الموضع من الطحاوية، قول أهل السنة والجماعة.

٢. **مذهب الجهمية** وهو أن الله سبحانه وتعالى لا يوصَف بكلام أصلا، وليس بمتكلم ولا بذي كلامٍ، فيُسلب عنه هذا الوصف، ويُفسر الكلام بمخلوق منفصل يقال له الكلام، فخَلَق الله هذا القرآن

وسماه كلاماً، فيكون كلام الله عز وجل خلقاً من خلقه، تعالى الله عز وجل عما يقول الظالمون علواً كبيرا.

٣. مذهب المعتزلة وهو شبيه بمذهب الجهمية -وقد ذكرنا أن سبب الضلال هو مقولة الجهمية ولذلك السلف يقولون لكل من انحرف في الصفات أنه جهمي- فلفظ الجهمية فيه إجمال وفيه تفصيل، فقد يَعُم وقد يخص، فعند العموم يقصد به كل من خالف في الصفات، وعند التفصيل يقصد به من أنكر صفات الله سبحانه وتعالى بالكلية، فمذهب المعتزلة شبيه بمذهب الجهمية إلا أنهم قالوا القرآن مخلوق خلقه الله عز وجل في نفس جبريل، فعبّر به جبريل أو نقل جبريل ما خُلق في نفسه، فهو مخلوق في نفس جبريل، وكلام الله عز وجل يُخلق في أحوال مختلفة -كما يقول المعتزلة- فمن جهة كلام موسى خُلق في الشجرة ويُخلق في كذا ويخلقُ في كذا إلى آخر قولهم.

فإذن يتفقون مع الجهمية على أنه مخلوق، ويجعلون زيادة على الجهمية أنهم يقولون أنه مخلوق في موضع يناسبه، وهذا منهم فِقه أعظم من فقه جهم، لأنه حتى لا يُعارَض عليهم بأن القرآن تنزيل وأنه أنزل، فقالوا إنه أُنزل ولكنه خُلق في نفس جبريل أو في روع جبريل.

٤. **هو مذهب الكُلاّبيَّة** أتباع ابن كُلاّب بل مذهب ابن كلاب نفسه وأتباعه من الأشاعرة وغيرهم وهو أنهم قالوا: "أن كلام الله عز وجل معنىً واحداً، وكُتُبُ الله عز وجل تعبيرٌ عن هذا المعنى الواحد، فتارة يُعبر عن الكلام بالعربية ويسمى القرآن، ويُعبر تارة عنه بالسريانية فيسمى إنجيلا، وتارة يُعبر عنه بالعبرانية فيسمى توراة" فإذن هو معنى، وليس ثمة صوت يُسمع ولا كلام حقيقة، ولكن معنى قائم بنفْس الرب عز وجل، ألقاه في روع جبريل فنزل به جبريل، عبّر عنه جبريل بهذه التعبيرات المختلفة، باللغات المختلفة، وهذا ما يَعتقده الكلاّبية ومن نحى نحوهم في كلام الباري عز وجل وهو بلا شك ضلال وزيغ عن الحق وعن الهدى.

٥. هو مذهب الفلاسفة وطائفة من الصوفية وهو "أن كلام الله عز وجل هو ما يُفاضُ أو ما يُفيضُه على النفوس من المعاني الخيّرة" أي: معاني الحكمة، وهذه الإفاضة قد تكون مباشرة منه إلى العقل الفعّال عندهم، والعقل الفعال يفيضه على النفوس حسب استعداداتها، وقد تكون هذه الإفاضة منه عز وجل مباشرة على قلب الرجل، كقول طائفة من الصوفية، وقد تكون هذه الإفاضة في وقائع مختلفة.

المقصود في هذا هو تقريب هذه المذاهب المشهورة في هذه المسألة، وإلا فثَمة مذاهب أخرى في هذه المسألة، وكما ذكرنا أن هذه المسألة من أعظم المسائل التي تكلم فيها الناس فهي من كُبْرَيات المسائل، بل هي أكبر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين أهل القبلة، وكذلك وقع عليها الامتحان والتبديع والتفسيق والتكفير.